قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

العراق بوصفه درع إيران

إذا صحّ الخبر الذي أوردتْه وكالة "مهر" الإيرانيّة عن تصريح لنائب الرئيس الإيرانيّ محمد رضا رحيمي أنه دعا فيه لوحدة بين العراق وإيران، فإننا على أعتاب مرحلة جديدة يفصح فيها العنوان الطائفيّ عن نفسه بشكلٍ جليّ لا لبس فيه. يتأكد إذا ما علمنا أن رحيمي برّر مشروع الوحدة بين البلدين بوصفه ردّاً على "مؤامرات على المستوى الدولي ضد الشعبين الإيراني والعراقي بسبب معتقداتهما".

العقيدة إذن ستجعل من العراق وإيران دولة واحدة بإذن الله، بعد أن قاتلناهم سنوات طوالاً بسبب العقيدة أيضاً، والعقيدة. على ما يبدو. هي التي جعلتْ إيران أقرب إلينا من جيران آخرين يتكلمون لغتنا ونتشارك وإياهم في الثقافة والتأريخ المشترك، فأصبحوا اليوم خصوماً "عقائديين" لنا.

الوحدة عقائدية كما كانت الحرب العبثية عقائدية أيضاً، لكنّ في الوحدة من العبث واللامعقول أكثر مما في الحرب، وفي الوحدة التي سيهلل لها الطائفيون خسائر ستكون على الجانبين "العراقيّ خصوصاً" أشدّ وأفدح من خسائر حرب السنوات الثماني. وإلا ماذا يعني اتحاد دولتين تعيش الحكومتان فيهما "حصارهما" النفسيّ ذا الجذر العقائدي، ويعانيان هذا الشعور الممضّ في أنهما مطوّقان بدول وشعوب لا تطيقهما ولا تريد أن تترك لهما مكاناً تحت الشمس.

الدولة الشيعية الجديدة التي يراد العمل لها "ربما يكون اسمها الجمهورية الإسلامية المتحدة" ستكون أشبه بالغيتو، ستجمع فيها الحكومتان عزلتيهما معاً لتكوين عزلة أكبر. وكلتاهما تعانيان انسداد الأفق: حكومة المالكيّ تعيش رعبها الشخصيّ من مؤامرات داخلية يمارسها الفرقاء، وأخرى خارجية تقودها السعودية وقطر وتركيا "الدول التي لا تجمعنا العقيدة وإياهم"!، وحكومة نجاد التي يشكك بعض الإيرانيين في شرعية فوزها بالانتخابات دخلتْ منذ زمن بعيد الزقاق الذي لا يؤدي إلى منفذ، وأزمتها النووية مع العالم ليس إلا عنوان أزمة بنيويّة تتعلق بنمط الحُكم وشخصية الحاكم، لكنّ من مصلحة نجاد أن يقنع الآخرين بجذر عقائديّ للأزمة، كما يريد لنا رحيمي إقناعنا بسبب عقائدي وراء اتحاد العراق مع جارته اللدود.

تحطيم هويّة العراق، أسهم فيه صدام بشكل كبير، وأكمل مشروع "تتفيه" هويّة الدولة العراقية، واليوم قد يباشر حاكمونا المشروع نفسه بإلغاء الدولة العراقية في مشاريع وحدوية مضحكة رداً على "مؤامرات" دول الجوار ضدّ المالكيّ.

إيران تطمح للعب دور عالميّ، لم يعد في ذلك شكّ، إنها تناطح أضخم عمالقة الكرة الأرضية اقتصاداً وتسليحاً، لكنها من الذكاء بحيث تؤجل كلّ آن صدامها مع هذه القوى، لأنها تدرك أن حرباً كونية لن تكون في مصلحتها أبداً رغم الجعجعة الإعلامية التي تثيرها طهران وحلفاؤها، رحيمي نفسه كشف عن حلم إيران بقوله "إذا اتحدت إيران والعراق بشكل تام فإنهما سيشكلان قوة كبيرة على الصعيد العالمي".

إيران حاربتْ أميركا بأبنائنا منذ ٢٠٠٣، وهي ستحارب اليوم بدولتنا كلها.

ملفّ الهوية الوطنيّة في مهبّ الهويّات الصغرى "٦"

مـــرضـــى الـــهـــويـــات!

ماجد موجد

نمط الاحتجاج جزء من الهوية

في كثير من حواراتنا الخاصة نتطاول على أقدارنا ونجدف عن لوعة وقهر لأننا شعرنا بظلم حين وجدنا أنفسنا مندسين عنوة في وجود غفل إن كان في إطار جغرافي أو اجتماعي أو انتماء إلى عقيدة أو طائفة أو قومية.. نفكر ونتساءل ونسخر ثم تأخذنا الحياة وننسى منصاعين إلى ما نحن فيه من وجودنا المقدّر.. وفي كثير من حواراتنا أيضا نسمع من أصدقاء عبارات نتلمس فيها رضاهم عن أقدارهم ويرون أنه لا ضرر فيها ولا ضرار ويطوف حول ألسنتهم حمدٌ وشكرٌ على ماهم عليه.. تلك سياقات أحاديث آل آدم العابرة المعتادة، لكن تنبري لنا في لحظة ما صرخة تثبّت الروح وتشلّ منطقة ما من العقل، تهدّد وتتوعد لكيما نحدّد وجودنا وانتماءنا، لا كأفراد ننتمي إلى ما ننتمي إليه، بل هي صرخة تريد صبغة الجماعة.. لمن تنتمي؟ وماهي الهوية المشتركة التي تجد آصرتك تمتد إليها أكثر متانة؟.. صرخة تريد للفرد أن يكون ضمن الآخرين بهاجس مروع، تدفع به إلى جبهة المجموعة، تريده أن يكون طرفاً في نزاع لإثبات أحقية هذه المجموعة في الحياة والتفكير والحكم والتسيّد دون سواها.

أن تصبح هوية الفرد هي الانتماء إلى الجماعة، أو بمعنى اصح فكرة الجماعة، ومن ثم ليس بالضرورة إن كانت هذه الجماعة لديها القدرة على أن تقنع الفرد على أن فكرتها تصب في صالحه، بل ليس من الضرورة حتى إقناعه على أنها ـــ أي الجماعة ـــ تطبق حقاً وفعلاً الفكرة (الهوية) التي تريد الفرد أن يتعلق وينتمي ويرزح معها وفيها وتحتها.

إن كنا نريد الحديث عن الهوية بوصفها الانتماء إلى جماعة ما، فرضا وواجبا وليس اختياراً، علينا أن نتوقف عند أولئك الذين تحدثوا عنها من قبل على تلك الهيئة، لقد تحدثوا عنها بكشف وفحص وأسباب كأنهم يتحدثون عن مرض اجتماعي، معظم المقولات إن لم تكن جميعها ممن أتت على البحث في أواصر معنوية بعينها (أطلق عليها اسم الهوية) كانت ترصد المشكلات الجمة التي تشيع في تلك الروابط والأواصر إن كانت دينية أو طائفية أو قبلية أو قومية..الخ.

في (عالمنا) المنهكة عامته ونخبُه في الذبِّ عن انتماءاتها إلى الجماعة، نجده ليس سوى كونتات مفككة وأما مصطلح (هوية) فهو يبدو غير واقعيّ وفضفاضاً وأكاد أقول هشاً ولا قيمة له، حتى وإن كان الأفراد تحت خيمته يتلاطمون من أجل القول إن ثمة آصرة ما تجمعهم.. هويتنا نظرية حماسية تنفع في خطب المنابر والمقالات الطويلة المتبجحة أمام الآخر.. حينما أقول (عالمنا) أعني نحن العرب بوصفنا الأكثر تشدقا وتشبثا بالشعارات حد الهوس، كدول بأنظمتنا وحتى الشعوب جماعات وأفراداً على حد سواء..

تبرز الهوية فقط لحظة التناحر والتطاول ومحاولة الحطّ من الآخر.. من يفكر في أهمية أية هوية في (عالمنا) عليه أن يفكر قبل ذلك ما الذي حققته لنا إزاء ما تحقق في الدول الأوروبية التي أوجدت لها هوية سلام واستقرار ورفاهية وقوة وهيمنة دون المساس بالهويات الفردية ولا حتى بالهويات الجماعية إن كانت على منوال الهوية الوجودية للشعوب، تلك الشعوب التي استطاعت الاتحاد بالوفاق والتوافق.. ربحت ونجحت في أوروبا هوية عملية وعلمية أخرى غير تلك الهويات التي يسجر حماستها أولئك الغائبون عن العالم والحياة العامة والنظام العام والمغرقون بصغير ذواتهم التي تمتاح من خلل تاريخي مخبول نصّب آباءهم وأجدادهم على خزائن الناس من طعامهم حتى كرامتهم.!

لطالما كان المستبدون في عالمنا يزجون الناس زجاً إلى هوية واحدة هي تلك التي يمكن أن تدجن الشعب وتستحمره، فإن كان الدين ينجح فهو الهوية وإن نجحت القومية فهي الهوية وإن كانت الطائفة فمرحبا ومرحبا وإن نجح الاثنان والثلاثة فهو الأكمل لإكمال دورة التملك والاستعباد..

فسدت الهوية منذ أن استعملها المستبدون مثل سوط لتدجين الناس حتى صار الناس يتساءلون ما معنى البحث عن هوية خارج السلطة وهي التي تهتف وتحرّض وتنمّي روح الدين وجسد القومية وإطار الوطن.

على مدى عشرات السنوات والمستبدون يصرخون ،إننا نعيش باسم الضمير المشترك والمصير المشترك والنضال المشترك والشرف المشترك والعدو المشترك واللغة المشتركة والثقافة المشتركة والأهداف المشتركة تحت راية (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة) و قبل سقوطهم كشفوا لنا الكذبة الكبيرة وانه ما من رابط يربطنا وإن تونس وليس العراق ومصر ليست تونس و ليبيا ليست مصر و اليمن ليست ليبيا و سوريا ليست اليمن...الخ

وأما الهوية الدينية الإسلامية فإن المصالح الشخصية والفئوية والقبلية العليا قد فتّتها منذ بداية نشوئها وقد جند السلاطين مشرعين لإبراز هوية دين إسلامي أصيل هي التي ستنجي الناس من مغبة الدخول إلى سواها فصار مما يطلق عليه (الفئة الناجية) يتجاذبها أرباب الطوائف (الثلاث والسبعين) على أنها تخصهم وضيعوا العباد في صراعات ذاتية داخلية مريبة قبل أن تكون صراعات خارجية مع بعضهم بعضا حتى أصبح الجميع خارج الهوية الإسلامية أعني إن كان القياس في صحيح الاسلام على وفق الفتاوى والتشريعات الفقهية عند هؤلاء وأولئك من سلاطين وفقهاء فتاوى..

الحديث عن هوية بوصفها استخدام الأفراد قسراً في خانة المجموعة يبدو -كما هو شائع- ليس سوى الحديث عن مرض اجتماعي صار لا بد من علاجه لكي ينعم الفرد بقدرته على اختياره إن كان عقيدة أو جغرافيا أو مذهبا أو فكرة حياة على مثل ما خلقه الله وعلى مثل ما يميته عليه.

× شاعر وكاتب عراقيّ مقيم في القاهرة

فسدت الهوية منذ أن استعملها المستبدّون مثل سوط لتدجين الناس حتى صار الناس يتساءلون ما معنى البحث عن هوية خارج السلطة وهي التي تهتف وتحرّض وتنمّي روح الدين وجسد القومية وإطار الوطن.

الـــفـــرق بـــيـــنـــنـــا وبـــيـــنـــهـــم

حميد الكفائي

كتّاب كثيرون دأبوا على المقارنة بين ما يحدث في بلاد الغرب وما يحدث في بلداننا حتى أصبحت تلك المقارنات، العقيمة في أكثر الأحيان، مادتهم الأساسية وهمهم الدائم. وبالطبع ليست هناك مشكلة في هذا الأمر لو كانت تلك المقارنات معمقة على شكل دراسات حقيقية تطرح حلولا جدية لمشاكلنا الكثيرة وتحاول استلهام الدروس والعبر من تجارب البلدان الأخرى الأكثر تقدما. إلا أن أكثرها يحاول المقارنة من أجل المقارنة وتبيان سوء الأوضاع وتدني كل شيء في بلادنا مقارنة بالبلدان المتقدمة التي تُقدَّم على أنها لا تعاني أي مشكلة، بينما الحقيقة هي غير ذلك.

الكثير من هذه الكتابات لا تمس الجوهر وهدفها السخرية والانتقاص مما يحدث عندنا فحسب دون تقديم تصورات حول كيفية الوصول إلى الحالة المثالية المنشودة من النقطة التي نحن فيها. إنها لا تنظر بعمق إلى الأشياء بل ترى الظاهر منها فقط متناسية أن الظواهر الحضارية التي نراها في البلدان الغربية لم تتطور بين ليلة وضحاها بل جاءت نتيجة لتجارب طويلة تخللتها إخفاقات ومصاعب وبُذلت فيها جهود مضنية اشترك فيها جميع شرائح ومؤسسات المجتمع على مدى عشرات بل مئات السنين.

لقد توسع هذا النوع من الكتابات ليشمل حتى رجال الدين من أمثال الشيخ عائض القرني الذي كتب ذات يوم مقالا تحت عنوان (الفرق بيننا وبينهم نقطة) انتشر بين الناس كالنار في الهشيم وذلك لولعنا بهذه المقارنات البسيطة التي تسيء لنا في حقيقتها دون أن تقدم البدائل. وقد راح الشيخ يبحث عن نقاط الاختلاف بيننا وبينهم (ولا نعلم بالضبط من يقصد بـ "هم" و"نحن") وما يمثلها من الكلمات العربية المتشابهة التي تختلف عن بعضها بنقطة واحدة فقط. وقد ذهب به الإسفاف والسطحية إلى كتابة كلمة "مضبوط" هكذا: "مزبوط" كي يشبهها بكلمة "مربوط" من أجل أن ينطبق عليها فرق النقطة! واتضح لاحقا أن كثيرا من كتابات سماحة الشيخ ليست كليا من بنات أفكاره بل جاء بها من كتاب آخرين من أمثال الكاتبة السعودية سلوى العضيدان حين سرق كاتبنا (الكبير) سماحة الشيخ (الجليل) كتابها (هكذا هزموا اليأس) ليقدمه للقراء تحت عنوان (لا تيأس) ولم ينسَ أن يترجم العنوان إلى الإنجليزية على الصفحة الأولى كي يدلل أنه كله من أفكاره وابتكاراته!! وقد اضطرت العضيدان لمقاضاته في المحاكم السعودية وكسبت الدعوى إذ حكمت المحكمة عليه بغرامة مالية قدرها ٣٣٠ ألف ريال، إلا أنه مع ذلك حقق أرباحا من كتابه المسروق بما لا يتناسب مع الغرامة التي فرضتها عليه المحكمة. وقد علق أحدهم على خبر الحكم عليه بقول يقلد فيه مقاله المعنون (الفرق بيننا وبينهم نقطة): "هم يسرقون في احترام حقوق المؤلف ونحن نسرق حقوق المؤلف والفرق بيننا وبينهم نقطة" في إشارة إلى الفرق بين (يسرف ويسرق)!

أعود إلى صلب الموضوع وهو أن كثيرين منا دأبوا على (قوانة) المقارنة بين سلوكيات الغربيين والشرقيين، ليس من الكتّاب فحسب بل حتى من الناس العاديين وطالما نسمع تعليقات من أشخاص ناس عاديين من قبيل (في كل دول العالم يحصل كذا وكذا إلا بلادنا) أو (هذا لا يحصل في كل دول العالم إلا بلادنا) وهكذا وكأن المتحدث قد زار بلدان العالم واطلع على ما يحدث فيها كي يجري مثل هذه المقارنات. والغريب أن هؤلاء يجيزون لأنفسهم الحديث بهذه الأمور مع علمهم أنهم غير مطلعين على تفاصيل الحياة في البلدان الأخرى.

لا شك في أن الدول المتقدمة لا تمر بما نمر به نحن من مشاكل وصعوبات والسبب ليس لأن أهلها عباقرة لا يخطئون بل لأنها تجاوزت العديد من مشاكلها الأساسية منذ زمن بعيد ووجدت لها الحلول الناجعة عبر مراحل تطبيق تخللتها معوقات وعثرات ونجاحات، ونحن الآن أمامنا ثلاثة خيارات فإما

شرطية بريطانية مسلمة تبرهن إمكانية التعايش

أن نبدأ من الصفر ونجرب كل الحلول الخاطئة حتى نصل إلى الحل الناجع، وكأن المشاكل جديدة كليا ولم تمر على الشعوب الأخرى، وهناك بيننا من يريد لنا أن نفعل ذلك رغم ما يتخلله ذلك من ثمن باهظ، أو أن نجرب الحلول التي جربها غيرنا كي نختصر الوقت والجهد ونستفيد من تجارب الآخرين، أو أن ندرس الحلول التي جربها غيرنا ونرى إن كانت ستلائمنا أم لا ونعدلها كي تتلاءم مع مشاكلنا وحاجاتنا. بالطبع ليس كل الحلول التي لاءمت الآخرين تصلح لمجتمعاتنا خصوصا تلك المتعلقة بالسلوك الاجتماعي. مثلا، في بريطانيا، لا يحمل الشرطة أي سلاح بل يسير الشرطي في الشوارع مجردا من أي سلاح باستثناء جهاز لاسلكي غير ظاهر للعيان. والسبب هو أن البريطانيين، كباقي الغربيين، يعتقدون أن منظر السلاح نفسه مقزز ويثير العنف عند الناس وإن هو أصبح مألوفا بينهم فإن استخدامه خارج القانون يصبح سهلا وربما مستساغا ويتحول إلى خيار قد يلجأ إليه البعض أحيانا، لذلك فهم يجنّبون شعوبهم مثل هذه المناظر (المقززة). وقد أصبح حتى حمل الأدوات الجارحة كالسكين ممنوعا ويعاقب عليه القانون إلا إذا برهن حاملها أنه يحملها لأغراض (سلمية) كإعداد الطعام أو تقطيع الفواكه أثناء التنقل. إلا أنه، ومع زحف الإرهاب إلى بلدانهم، اضطروا مؤخرا إلى السماح للشرطة بحمل السلاح في بعض الأماكن الحساسة كالمطارات لأنهم وجدوا أن من الضروري أن يكون السلاح حاضرا أحيانا، فإن حصل هجوم إرهابي مفاجئ فإن الشرطة سترد عليه في حينه أو قد تضطر لشن ضربة استباقية على الخصم أحيانا كي تقلص الخسائر وتحمي المدنيين.

لكن تجربة تجريد الشرطة من السلاح لا تصلح حاليا لمجتمعاتنا التي تقرن الحكومة بالقوة والقوة بالسلاح وإن كان الشرطي لا يحمل سلاحا فمعنى ذلك أنه ضعيف ويمكن التجاوز عليه أو تجاهل أوامره. في مثل هذه الحالات من الصعب تقليد الآخرين ويجب أن ينشأ التطور تدريجيا في بلداننا كي يكون مفيدا ومجديا. ولكن، من ناحية أخرى، لا يمكننا أن نتجاهل تجارب الشعوب الأخرى كليا "ونعيد اكتشاف الجاذبية"، فهناك الكثير من التجارب التي تنطبق علينا وبإمكاننا أن نطبقها دون تغيير أو تعديل. بعض قادتنا يصرون على البدء من الصفر وتجريب الحلول التي يعتقدون أنها منزّلة وملائمة لمجتمعاتنا وعندما تفشل فهم لا يحاولون تجريب حلول أخرى بل يلومون التطبيق لا النظرية وينسون أن النظرية التي لا يمكن تطبيقها جديرة بالإهمال والمغادرة إلى أخرى قابلة للتطبيق العملي.

إن الدول المتقدمة لا تمر بما نمر به نحن من مشاكل وصعوبات والسبب ليس لأن أهلها عباقرة لا يخطئون بل لأنها تجاوزت العديد من مشاكلها الأساسية منذ زمن بعيد ووجدت لها الحلول الناجعة عبر مراحل تطبيق تخللتها معوقات وعثرات ونجاحات.

ديمقراطية بلا ملامح

يعقوب يوسف جبر

بعد انهيار الدولة العراقية عام ٢٠٠٣ تبنّى النظام السياسي في العراق الديمقراطية شعاراً لكن على مستوى التطبيق هل أنها بالفعل ديمقراطية واضحة الملامح؟ هل هي ديمقراطية الفقراء أم الطبقة المتوسطة أم ديمقراطية الطبقة العليا؟

لم تحصل الطبقة الفقيرة على مقومات النهوض بواقعها البائس في ظل ديمقراطية عراق ما بعد ٢٠٠٣ ،أما الطبقة الوسطى فإنها لا تزال تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة ، لأن ما تقدمه من إنجاز لا يتناسب مع مستوى ما تتقاضاه من أجور ومرتبات سواء الطبقة العاملة ضمن القطاع الخاص أو القطاع العام ، وهذا يعني أنها طبقة شبه عاطلة لا تساهم في بناء الدولة إلا بحدود متدنية ، أما الطبقة العليا خاصة العاملة ضمن نطاق الدولة فإنها لم تحقق قفزة نوعية في مجال بناء الدولة سياسياً وإدارياً بما يضاهي تجارب الديمقراطيات الحديثة في بعض بلدان العالم المتمدن ، ناهيك عن استيفاء رموزها لرواتب ومنافع تفوق الاستحقاق الدستوري .

إن استمرار وتيرة تطبيق الديمقراطية وفق هذا النهج الخاطئ سيؤدي إلى استفحال ظواهر سلبية كثيرة ، منها هدر المال العام وتضييع جزء كبير منه دون أن يشكل أساسا لتطوير مشاريع الإعمار والبناء ، فثمة مشكلات عديدة تكتنف التجربة السياسية الجديدة ، تحول دون التقدم في المجالات كافة خاصة في المجال الاقتصادي ، فالموارد البشرية والطبيعية لم يتم استثمارها بالمستوى الذي ينمي الناتج القومي ويزيد عوائده بحيث يؤدي إلى إغناء الدولة اقتصاديا وإثراء المستوى المعيشي للمواطن وتحقيق الفائض في الإنتاج بحيث يتحول الناتج القومي إلى أداة لتصدير السلع والخدمات للحصول على الأرباح الإضافية .

كما أن تطوير آليات وخطط الاستثمار الربحي سيؤدي إلى الاكتفاء الذاتي وتقليص نسبة الواردات ، وتوسعة نسبة الصادرات .

لم تتمكن الدولة العراقية الجديدة من التقريب السياسي بين مختلف الاتجاهات لكي تتحقق الديمقراطية السياسية الحقيقية البعيدة عن الصراعات السياسية الباردة والساخنة ، فثمة أزمة ثقة بين السياسيين وبين الأطياف العراقية لا تزال مستعرة لم تغادر تابوهات الماضي لكي تنتقل إلى مرحلة بناء العقل السياسي الجمعي الوطني المتكامل .

كيف يمكن اعتبار الديمقراطية الجديدة فاعلة وهي لم تحقق شيئاً من مستويات التنمية البشرية بدءا من تأهيل المواطن وتعزيز قدراته المهنية والمعنوية ، وانتهاء بتطوير بيئة المدن والقرى والأرياف؟

كيف يمكن اعتبار الديمقراطية الجديدة فاعلة ومؤثرة ولا تزال القبلية هي المهيمنة على الواقع الاجتماعي حتى وصل الأمر بها إلى التحكم بالعديد من القضايا ومنها فض النزاعات بين المواطنين ، فأين دور قانون الدولة المدني في فض النزاعات ؟ كيف تسمح الدولة للقبيلة أن تكون البديل ؟